

Distr.: General  
3 May 2019  
Arabic  
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٩

٣٠ أيار/مايو، و ٣-٤ و ٦-٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، نيويورك

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

## ردّ الإدارة على الاستعراض المستقل لسياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### أولاً - السياق والمعلومات الأساسية

- ١ - بصفة المجلس التنفيذي الجهة القيّمة على سياسة التقييم<sup>(١)</sup>، كلف مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير إنجاز استعراض مستقل لسياسة التقييم المنقحة التي اعتمدها المجلس في دورته العادية الثانية في عام ٢٠١٦<sup>(٢)</sup>. وتولّى فريق مستقل من المقيّمين إنجاز هذا الاستعراض في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٩.
- ٢ - وهذا الاستعراض هو ثالث استعراض لسياسة التقييم في البرنامج الإنمائي يُقدّم إلى المجلس التنفيذي. ورَكَز الاستعراض الأول<sup>(٣)</sup>، المنجز في عام ٢٠١٠، على هيكل مكتب التقييم ودوره بوجه خاص، بينما تناول الاستعراض الثاني<sup>(٤)</sup>، المنجز في عام ٢٠١٤، وظيفة التقييم في البرنامج الإنمائي وتقييماته المستقلة وتقييماته اللامركزية بوجه عام.
- ٣ - وبذل البرنامج الإنمائي جهوداً كبيرة للاستثمار في أن يُصبح منظمة هدفها تحقيق النتائج وقوائمها الأدلة خلال الفترة المشمولة بالخطة الاستراتيجية السابقة وهي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بطرق منها تنقيح سياسة التقييم عن طريق عملية غلب عليها طابع التشاور، بالتعاون مع مكتب التقييم المستقل والمجلس

(١) DP/2016/23.

(٢) قرار المجلس التنفيذي ١٧/٢٠١٦.

(٣) DP/2010/20.

(٤) DP/2015/5.



التنفيذي. وشكّل اعتماد سياسة التقييم لعام ٢٠١٦ إنجازاً بارزاً في مسار وظيفة التقييم في البرنامج الإنمائي، حيث وضعت هذه السياسة مبادئ التقييم ومعاييرها، وحددت هيكل التقييم المؤسسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به، وصانته استقلالية التقييم. وانبنت السياسة على افتراض أن التقييمات المستقلة تؤدي دوراً خاصاً وحاسماً في توجيه عمليات اتخاذ القرارات في البرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي.

٤ - ويرحب البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل بالتقرير المتعلق باستعراض سياسة التقييم، وبالفرصة التي يتيحها للخوض داخلياً من جهة، ومع المجلس التنفيذي من جهة أخرى، في سبل مواصلة ترسيخ مصداقية وفائدة وظيفة التقييم في البرنامج الإنمائي وتعزيز وضع السياسات بناء على الأدلة.

## ثانياً - النتائج والاستنتاجات والتوصيات

٥ - خلص الاستعراض المستقل، وإن أقرّ بأن تنفيذ السياسة ما زال في مرحلة مبكرة، إلى أنها سياسة واضحة ومفيدة صيغت بإحكام؛ ومكنت من تدعيم مكتب التقييم المستقل بتعزيزها دوراً ونوعية عمله وترسيخها له عماداً مصداقية التقييمات؛ وساعدت على إقامة هيكل للتقييم يُتيح ترتيبات لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة تؤدي وظائفها جيداً. وجاء في الاستعراض أيضاً أن السياسة تُوفّر، بالاقتران مع مبادئ التقييم التوجيهية المنقحة مؤخراً (التي انطلق العمل بها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩) وميثاق مكتب التقييم المستقل (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨)، إطار عملٍ مُحكم للبرنامج الإنمائي.

٦ - وقدم الاستعراض المستقل ١١ توصية لُنظر فيها، وتتناول هذه التوصيات الجوانب المتعلقة بمبادئ سياسة التقييم وهيكلها للتقييم وإجراءاتها والتحقق من الجودة. وفي حين يُتيح الاستعراض فرصاً لصقل سياسة التقييم، لدى البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل ملاحظات على المسائل التالية.

٧ - وتعلق المسألة الأولى بنوعية التقييمات اللامركزية. ويُقر البرنامج الإنمائي بأن نقاط ضعف تشوب نوعية التقييمات اللامركزية، حيث قيّم مكتب التقييم المستقل ما نسبته ٢٤ في المائة من جميع التقييمات التي خضعت لتقييم لنوعيتها على أنها غير مرضية. وتشكّل وظيفة التقييم اللامركزي ونوعيتها موضوع نقاش متكرر داخل البرنامج الإنمائي ومع المجلس. لكن بُذلت جهود للارتقاء بنوعية التقييمات، وقد تحسّنت هذه النوعية بمرور الوقت. ففي عام ٢٠١٨، قُيّمَت ٧٦ في المائة من التقييمات على أنها مرضية أو حصلت على تقدير أفضل، مقابل ٥٢ في المائة في عام ٢٠١٤<sup>(٥)</sup>. ومن نسبة ٧٦ في المائة تلك، اعتُبرت نسبة ٢٥ في المائة منها مرضية أو حصلت على تقدير أفضل، بينما اعتُبرت نسبة ٥٠ في المائة منها مرضية إلى حد ما<sup>(٦)</sup>.

٨ - ويتفق البرنامج الإنمائي مع أن الإنجازَ الناجح لتقييمات عالية الجودة والخروج منها بروى مفيدة يتطلب أن تُوظف فيه استثمارات ملائمة من الموارد البشرية والمالية. وقد بذل البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع مكتب التقييم المستقل، جهوداً لتحسين عملية التقييم اللامركزي، بطرق منها تعزيز عملية تقييم نوعية

(٥) الإطار المتكامل للنتائج والموارد للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

(٦) التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٨ (DP/2019/16).

التقييمات اللامركزية، وتطوير مركز الموارد التقييمية، وإجراء حلقات عمل إقليمية وحلقات دراسية شبكية، وإصدار مبادئ التقييم التوجيهية المنقحة في عام ٢٠١٩.

٩ - ويثير الاستعراض أيضاً مسألة استقلالية وحياد التقييمات اللامركزية، ولا سيما فيما يرتبط بالترتيب الحالي للتقييم الذي يجمع بين الرصد والتقييم، حيث يُحدد الاستعراض ذلك سبباً جذرياً محتملاً لعدم اتساق النوعية بالاتساق. والبرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل، إذ يلاحظ أن التحليل المتعمق لهذه المسألة بالاستناد إلى المصادر القطرية هو خارج نطاق الاستعراض وسعيًا لمعالجة الشواغل المستمرة، ينظران معاً في إنشاء ملاك وظيفي يتألف من استشاريين في التقييم (رتبة ف-٤/٤-٥) (وموظفي دعم) متمركزين في مراكز البرنامج الإنمائي الإقليمية ليتسنى تدعيم وظيفة التقييم بشكل أكبر. وإنشاء هيكل إقليمي لمكتب التقييم المستقل يتألف من استشاريين في التقييم يتبعون مباشرة إلى مدير مكتب التقييم المستقل ونائبه سفيضي إلى إنشاء هيكل مطابق لهيكل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

١٠ - وإضافة إلى ذلك، سيستخذ البرنامج الإنمائي مزيداً من الخطوات لتعزيز وظيفة التقييم بطرق منها ما يلي: إرساء عملية إنجاز فريق الأداء المؤسسي استعراضاً سنوياً لأداء التقييمات؛ وتقصي إمكانية إنشاء آلية إبلاغ لتسجيل نفقات التقييم تسجيلاً دقيقاً؛ والنظر في إنشاء قائمة مدقق فيها للتقييمات للمساعدة على معالجة المسائل المتعلقة بالنوعية والتخطيط والرقابة؛ والسعي بنشاط، كما أوصى الاستعراض، إلى الحصول على التمويل وإقامة شراكات جديدة مع الوكالات العاملة في مجال التنمية على الصعيد الثنائي. وتؤه الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون لما قدّمته من دعم مالي ساعد على تنمية قدرات الموظفين.

١١ - ويتفق البرنامج الإنمائي مع أنه من المهم توفير الموارد الكافية لوظيفة التقييم. لكن نُشير، رداً على التوصية ٩، إلى أنه يُشترط، وفقاً لسياسة البرنامج الإنمائي وإجراءاته لاسترداد التكاليف، رصد المخصصات للتقييمات اللامركزية في ميزانيات البرامج والمشاريع. وشرط إدراج مخصصات التقييم في ميزانيات البرامج والمشاريع شرطاً استثنوياً تناوله في دليل البرنامج الإنمائي للبرامج والمشاريع. وتمويل الوظائف والأنشطة الإقليمية لمكتب التقييم المستقل المشار إليها أعلاه سيُدرج في الميزانية المؤسسية (على النحو المتفق عليه مع الإدارة)، وسيُغطى في حدود الغلاف التمويلي البالغ ١ في المائة من الموارد البرنامجية مجتمعة (الأساسية وغير الأساسية (من الميزانية العادية وغيرها)) المخصص لمهام التقييم، على النحو المنصوص عليه في سياسة التقييم.

١٢ - وتعلق إحدى المسائل الرئيسية الأخرى المثارة في الاستعراض بدور اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم. ولا توافق إدارة البرنامج الإنمائي، ومكتب التقييم المستقل، على التوصية ذات الصلة (وهي التوصية العاشرة) لعدة أسباب.

١٣ - وأول تلك الأسباب أن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم هي هيئة استشارية مستقلة وليست هيئة إدارية. واللجنة تعمل، دون المساس بمبدأ تحمّل مكتب التقييم المستقل المسؤولية مباشرة أمام المجلس التنفيذي، على مساعدة مدير البرنامج الإنمائي في الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بالرقابة، والإدارة المالية وإعداد التقارير المالية، والمراجعة الداخلية للحسابات وإجراء التحقيقات الداخلية، والمراجعة الخارجية للحسابات، وإدارة المخاطر، ومهام التقييم والأخلاقيات، ونظم الرقابة والمساءلة الداخليتين. وفيما يتعلق بالتقييم، يتمثل دور تلك اللجنة في ممارسة الرقابة على برنامج عمل مكتب التقييم المستقل وتقديم المشورة إلى مدير البرنامج الإنمائي ومدير مكتب التقييم المستقل.

١٤ - وكان المجلس قد وافق، في إطار المفاوضات على تنقيحات سياسة التقييم لعام ٢٠١٦، على إنشاء اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم عن طريق رفع عدد الأعضاء في اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات السابقة بإضافة مقيمين آخرين يحظيان بالتقدير، وذلك لصون استقلالية مكتب التقييم المستقل وتوفير منتدى حيث يمكن له أن يعرض قضاياها وعمله على هيئة محايدة.

١٥ - وكان وجود اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم مفيدا في ترسيخ سياسة عام ٢٠١٦؛ وإنشاء هيئة محايدة لاستعراض شؤون الرقابة على المستوى المؤسسي ككل؛ وتوطيد العمل المشترك بين مكتب التقييم المستقل ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات؛ وتعزيز شفافية ومساءلة البرنامج الإنمائي ككل؛ وتحقيق الكفاءة والتأزر في العديد من مهام الرقابة. ولذلك، يُقدّر مدير البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل عمل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم ويعتبرها جزءا هاما من وظيفة الرقابة المناطة بالبرنامج الإنمائي، وإن كان تركيزها على مسائل التقييم لا يزال في مرحلة التبلور.

١٦ - وعند التشاور مع أعضاء اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، أعربوا عن اعتقادهم أن هيكل ترتيبات الرقابة مناسب، وأن هذه الترتيبات ساعدت، حسب ما استشفوه بناء على خبرتهم الجماعية المتعمقة بوظائف الرقابة ومسائل الإدارة، على صون استقلالية مكتب التقييم المستقل. ويتفق مكتب التقييم المستقل والبرنامج الإنمائي مع الرأي القائل إنه من السابق لأوانه إدخال تغييرات على هيكلهما للرقابة وعلى هيكل اللجنة في الفترة الراهنة. وسينظر مكتب التقييم المستقل والبرنامج الإنمائي في الفترة المقبلة في سبل أخرى لتعزيز تغطية التقييمات في إطار عمل اللجنة.

١٧ - وترد في المرفق أدناه وبالتفصيل ردود البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم الداخلي على جميع التوصيات، وتتضمن الردود الإجراءات المقررة كذلك. وسيُعرض النص المنقح المقترح لسياسة التقييم على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٩ ليستعرضه، وليعتمده في نهاية المطاف.

## المرفق: التوصيات الرئيسية وردود الإدارة عليها

التوصية ١: ينبغي أن يكون من بين التعديلات المدخلة على سياسة التقييم في البرنامج الإنمائي لعام ٢٠١٦ إشارة إلى ميثاق مكتب التقييم المستقل ومبادئ التقييم التوجيهية لعام ٢٠١٩.			
رد الإدارة نرحب باقتراح إضافة إشارة في سياسة التقييم إلى ميثاق مكتب التقييم المستقل والمبادئ التوجيهية المنقحة.			
الإجراء الرئيسي أو الإجراءات الرئيسية		الإطار الزمني	الوحدة أو الوحدات المسؤولة
إعداد إسهامات لتدرج في سياسة التقييم المنقحة		حزيران/يونيه ٢٠١٩	مكتب السياسات ودعم البرامج، مكتب التقييم المستقل
التتبع*		الحالة	التعليقات
التوصية ٢: ينبغي أن تتضمن مبادئ سياسة التقييم إشارة واضحة إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والمساواة بين الجنسين، والتنوع، وإشراك الجميع، وحقوق الإنسان، والقطاع الخاص.			
رد الإدارة نؤيد إدراج إشارة في السياسة إلى خطة عام ٢٠٣٠. لكن السياسة تتضمن بالفعل إشارات إلى التنمية المستدامة والقطاع الخاص (في الفرع "الغرض من التقييم"، الفقرة ٦)، وإلى المساواة بين الجنسين والإنصاف وحقوق الإنسان (في الفرع "مبادئ التقييم"، الفقرتان ٧ و ١٠). وسيستعرض البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم الداخلي بعناية الصيغة الحالية للسياسة وسيُضيف إليها إشارات أخرى إذا لزم الأمر.			
١-٢ إعداد إسهامات لتدرج في سياسة التقييم المنقحة		حزيران/يونيه ٢٠١٩	مكتب السياسات ودعم البرامج، مكتب التقييم المستقل
التوصية ٣: ينبغي أن تشمل عملية التخطيط التشاور مع الجهات المعنية، ومن المهم للغاية في جميع مراحل عملية التقييم أن يتواصل المقيمون مع الجهات المعنية وألا يكتفوا بالحرص على مراعاة السياق الوطني، بل يحرصوا أيضا على الإنشاء بوضوح بالحرص من التقييمات وجدواها ورسائلها واستخدام لغة لا تثير توترات لا لزوم لها.			
رد الإدارة نرحب بهذا الاقتراح المفيد. ونشير إلى أنه يُشدّد في توجيهات البرنامج الإنمائي المتعلقة بالتقييم والمنقحة مؤخرا على أهمية إشراك الجهات المعنية، ومسألط عليها الضوء كذلك في قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعنى بالتقييم.			
التوصية ٤: ينبغي أن يقترن تقرير ما يجب تقييمه ببيان واضح للغرض من التقييم ولاستخدامه المحتمل في اتخاذ قرارات استراتيجية.			
رد الإدارة يوافق البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل على أن هذا اقتراح مفيد. وفيما يتعلق بتقييمات مكتب التقييم المستقل المؤسسية/المواضعية، فتدرج بيانات واضحة ضمن الملاحظات الموجزة التي تتعلق بكل تقييم مواضيعي مقرر والتي تدرج في خطة التقييم المتعددة السنوات التي يُقدمها مكتب التقييم المستقل إلى المجلس التنفيذي عقب بدء العمل بكل خطة استراتيجية جديدة للبرنامج الإنمائي. وتقتضى مبادئ التقييم التوجيهية المنقحة أن تُرفق جميع خطط التقييم، المقدمة إلى لجنة تقييم البرامج لتستعرضها، بنص موجز يشرح التبرير المنطقي للتقييمات المقررة في الخطة (أي كيف تُسهم في المسألة والتعلم وتحقيق النتائج الاستراتيجية، وكيف ستُتيح تغطية كافية ومتوازنة لمجالات عمل الوحدة البرنامجية).			

**التوصية ٥:** من شأن تسلسل إداري تقني يتبع بموجبه أخصائيو الرصد والتقييم الإقليميون إلى مدير مكتب التقييم المستقل فيما يتعلق بمسائل التقييم أن يساهم في تحسين نوعية التقييمات اللامركزية. وقد يكون توفير تمويل إضافي مستمد من شركات التقييم مفيداً في وضع ترتيبات لتعزيز الرقابة على التقييمات اللامركزية ودعمها، وفي جعل مركز الموارد التقييمية أكثر فائدة، بالاقتران مع استخدام أفضل لتقديرات التحقق من الجودة. وينبغي تعزيز مسؤوليات التقييم المناطة بأخصائيو الرصد والتقييم الإقليميين.

### رد الإدارة

يرى البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل أن إنشاء تنظيم إداري مصفوفي من أجل منسقى الرصد والتقييم الإقليميين الحاليين أمر يتعذر تأييده. فالتوصية بتسلسل إداري مباشر للمنسقين الحاليين توصية غير وحيه لأن هؤلاء المنسقين ليسوا موظفي تقييم، وازدواج التسلسل الإداري ينطوي على مشاكل لأنهم مناطون بأدوار متعددة ستتعارض مع إناباتهم أيضا بدور المقيم المستقل.

وبدلاً من ذلك، فكي يُعالج البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم الشواغل المستمرة بشأن نظام التقييم اللامركزي، سينظران في توسيع نطاق تغطية مكتب التقييم المستقل ووظائفه حتى لا تظل منحصرة في المقر، بل تنتقل أيضا إلى المراكز الإقليمية، وذلك بإنشاء ملاك وظيفي يتألف من وظائف برتبة ف-٤/ف-٥ ومن موظفي دعم. وستناب موظفو مكتب التقييم المستقل الإقليميون على نطاق الجهاز، مما يعني أن هيكل التقييم سيتشعب بالخبرات كليا.

ولمعالجة مسائل النوعية والقدرات، سيواصل البرنامج الإنمائي بذل الجهود لبناء القدرات بالعمل مع مكتب التقييم المستقل، بطرق منها التدريب والتوعية بشأن المبادئ التوجيهية المنقحة، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة عملية التقييم؛ ومسؤوليات الرقابة والتحقق من الجودة المناطة بموظفي الرصد والتقييم الإقليميين؛ ومساءلة الإدارة العليا. وستسعى إدارة البرنامج الإنمائي بنشاط إلى إيجاد فرص تمويل وشراكات جديدة في المستقبل. وحشد الموارد ضروري للتمكن من رصد تمويل إضافي استجابة لما طُلب في التوصية، ولا سيما بالنسبة للمكاتب القطرية الصغيرة التي تعاني أصلا من محدودية مواردها البشرية والمالية. وستوضع استراتيجية لحشد الموارد لتوجيه هذه الجهود.

١-٥ إعداد إسهامات لتدرج في سياسة التقييم المنقحة	حزيران/يونيه ٢٠١٩	مكتب السياسات ودعم البرامج، مكتب التقييم المستقل	
٢-٥ سيستعرض فريق الأداء المؤسسي أداء التقييم سنوياً لتوجيه برنامج التحسين المستمر، ولتحسين وعي الإدارة والقيادة وتعزيز مساءلتهم	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١	المكاتب الإقليمية، مكتب السياسات ودعم البرامج	
٣-٥ إعداد دورات دراسية شبكية بشأن التقييم لفائدة المديرين وموظفي الرصد والتقييم وموظفي المشاريع (تدرج في خطة عمل مكتب التقييم المستقل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩) وجعل تلقيها إلزامياً للفتحات المناسبة من الموظفين (البرنامج الإنمائي).	آب/أغسطس ٢٠١٩	مكتب التقييم المستقل، المكتب التنفيذي	
٤-٥ تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية شبكية تدريبية لموظفي الرصد والتقييم وموظفين آخرين بشأن مبادئ التقييم التوجيهية الجديدة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	مكتب السياسات ودعم البرامج، المكاتب الإقليمية، مكتب التقييم المستقل	
٥-٥ وضع استراتيجية لحشد الموارد لأغراض وظيفة التقييم	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	مكتب السياسات ودعم البرامج، مكتب العلاقات الخارجية والتوعية، مكتب التقييم المستقل	

<p><b>التوصية ٦:</b> ينبغي التشجيع على استخدام أنواع تقييم وأساليب لجمع البيانات تكون مختلفة وجديدة، بما في ذلك التشجيع، حسبما ينبغي، على اتباع نهج يراعى التعقيد والنظم وإيلاء الاهتمام إلى الابتكار والتطوير.</p>			
<p><b>رد الإدارة</b></p> <p>يرحب البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل بهذه التوصية. وقد أدخلت تغييرات هامة على نهج البرمجة في البرنامج الإنمائي، ومن المهم أن تكون نهج التقييم قادرة على إدراك مختلف المبادرات والنهج (مثل الحافظات ومختبرات التسريع، وما إلى ذلك). وتتضمن مبادئ التقييم التوجيهية إرشادات مفيدة في هذا الصدد يلزم بالتقيد بها. ويُرحب البرنامج الإنمائي باستخدام مكتب التقييم المستقل منهجيات جديدة، وبتطلع التقييمات إلى أن يُسترشد بها في وضع توجيهات البرمجة في المستقبل. ويُشدد البرنامج الإنمائي على أهمية مراعاة السياقات القطرية، إدراكاً منه لضرورة المرونة واستخدام نهج تقييم مبتكرة في البلدان التي تمر بأزمات.</p>			
<p><b>التوصية ٧:</b> ينبغي بعد إعداد التقييمات بذل الجهود لصياغة رسائل تكون مستمدة من عمليات التقييم، بما في ذلك رسائل تجميعية، تُبرز الاتجاهات والأنماط استناداً إلى بيانات تفصيلية، ويُفترض فيها أن تكون ذات أهمية بالنسبة لفئات مختلفة من الجمهور.</p>			
<p><b>رد الإدارة</b></p> <p>يُرحب بالتوصية، والبرنامج الإنمائي ملتزم بإجراء مزيد من التحليلات في المستقبل تصب في التعلم المؤسسي.</p>			
٧-١	إنجاز تحليلات سنوية للمسائل المتعلقة بالتقييم - النتائج المحققة/الدروس المستفادة/مواطن القوة والضعف - في إطار تعليق الإدارة على التقارير السنوية عن التقييم	حزيران/يونيه ٢٠٢٠	مكتب السياسات ودعم البرامج
<p><b>التوصية ٨:</b> يمكن تغيير الشرط المنصوص عليه في سياسة التقييم والقاضي بإعداد ردود الإدارة على جميع التقييمات في فترة زمنية محددة من أجل تخفيف الضغط على قدرة الإدارة على تحمل عبء العمل. ففيما يتعلق بالتقييمات المستقلة للبرامج القطرية، يمكن النظر في اعتماد خيار إناطة البرنامج القطري الجديد بإعداد رد الإدارة، ويمكن للمجلس التنفيذي أن يسمح بتمديد آجال تقديم ردود الإدارة.</p>			
<p><b>رد الإدارة</b></p> <p>ردود الإدارة جزء لا يتجزأ من عملية التقييم وتُسهّم في فعالية تنفيذ البرامج والمشاريع والمساءلة المؤسسية. ومعدل امتثال البرنامج الإنمائي فيما يخص تقديم الإدارة ردودها معدل مرتفع، حيث يبلغ نحو ٩٥ في المائة أو أكثر بالنسبة لكل من التقييمات المستقلة والتقييمات اللامركزية، بينما يبلغ معدل التنفيذ المتواتر للإجراءات المتفق عليها نحو ٧٠ في المائة. وسينظر البرنامج الإنمائي في تسجيل ردوده على التوصيات المنبثقة عن التقييمات المستقلة للبرامج القطرية بواسطة وثائق برامج قطرية جديدة. وتعرب إدارة البرنامج الإنمائي مجدداً على التزامها بأن تتلقى جميع التقييمات المواضيعية واللامركزية المستقلة رداً من الإدارة.</p>			
<p><b>التوصية ٩:</b> بما أن تقييم البرامج القطرية لم يعد إلزامياً وبما أن التقييمات المستقلة للبرامج القطرية بصدد بلوغ نسبة ١٠٠ في المائة من التغطية، هناك ربما متسع لقدر من المرونة في التمويل الإجمالي البالغ ١ في المائة من الأموال والمخصص للتقييم، بالربط بين نسبة ٠,٨ في المائة المخصصة للتقييمات غير تلك التي ينجزها مكتب التقييم المستقل من جهة وتطور حافظلة البرنامج الإنمائي من الأنشطة والصناديق من جهة أخرى. وسيستسر ذلك إذا استحدث البرنامج الإنمائي بنداً ميزانية يعكس بدقة الأموال المخصصة للتقييم. وينبغي التخلص من الغموض الذي يعتري مستوى التمويل بحذف الجزء الأخير من الجملة الواردة في الفقرة ٢٦، وهو "رهنأ بتوافر الموارد".</p>			

## ردّة الإدارة

لا يوافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب التقييم المستقل على هذه التوصية، فهي غير واضحة وتتضمن معلومات غير دقيقة. وتجدر الإشارة إلى أن الوحدات البرنامجية ملزمة بأن تقدم إلى المجلس التنفيذي خطة تقييم موقوتة ومحددة التكاليف، ويُنظر في كل وثيقة لبرنامج قطري أو إقليمي أو عالمي قبل الموافقة عليها. وترد المعلومات المتعلقة بتخطيط التقييمات وميزنتها، وبشأن ما هي التقييمات الإلزامي إنجازها، في مبادئ التقييم التوجيهية للبرنامج الإنمائي التي بدأ العمل بها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وتمشيا مع سياسة البرنامج الإنمائي وإجراءاته لاسترداد التكاليف، يُلزم بإدراج مخصصات التقييمات اللامركزية في ميزانيات البرامج والمشاريع. وشرط إدراج مخصصات التقييم في ميزانيات البرامج والمشاريع شرط استوفاي تناوله في دليل البرنامج الإنمائي للبرامج والمشاريع.

ووفقا للفقرة ٢٦ من سياسة التقييم، فإنه "على المستوى التنظيمي العام، سوف يستهدف البرنامج الإنمائي تخصيص ١ في المائة من الموارد البرنامجية مجتمعة (الأساسية وغير الأساسية) لمهام التقييم: بحيث يُخصص ما لا يقل عن ٠,٢ في المائة للعمل الذي يقوم به مكتب التقييم المستقل، رهناً بتوافر الموارد". وينبغي إدراج تمويل الوظائف والأنشطة الإقليمية لمكتب التقييم المستقل، المشار إليها في الفقرة ١١ من هذا الرد، في خطة العمل السنوية لمكتب التقييم المستقل كعنصر خاص يُمول من البند ذي الصلة في ميزانيات البرامج والمشاريع، بحد أقصاه ٠,٣ في المائة (أي المجموع الكلي لنسبة ٠,٢ في المائة المستمدة من الميزانية المؤسسية للبرنامج الإنمائي وهي النسبة المخصصة لعمل مكتب التقييم المستقل ونسبة ٠,١ في المائة المستمدة من ميزانيات البرامج والمشاريع)، وسيكون هذا الحد الأقصى البالغ ٠,٣ في المائة في حدود الغلاف التمويلي البالغ ١ في المائة من الموارد البرنامجية مجتمعة (الأساسية وغير الأساسية) المخصص لمهام التقييم، على النحو المنصوص عليه في سياسة التقييم.

وسيتقضى البرنامج الإنمائي إمكانية إنشاء آلية إبلاغ لتسجيل نفقات التقييم تسجيلاً دقيقاً، سواء النفقات المتعلقة بالموارد البشرية أو بالتقييم. وما من اعتراض على تنقيح سياسة التقييم بحيث تُحذف العبارة الأخيرة: "رهناً بتوافر الموارد".

٩-١ إعداد إسهامات تُدرج في سياسة التقييم المنقحة	حزيران/يونيه ٢٠١٩	مكتب السياسات ودعم البرامج، مكتب التقييم المستقل
٩-٢ تقصي إمكانية إنشاء آلية إبلاغ لتسجيل نفقات التقييم تسجيلاً دقيقاً	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	مكتب الخدمات الإدارية

**التوصية ١٠:** بالنظر إلى الإشكالية الهيكلية التي تخص الاستقلالية والتي يطرحها وجود لجنة استشارية لمراجعة الحسابات والتقييم تُقدم تقاريرها إلى مدير البرنامج الإنمائي، وهو ما ينطوي على احتمال المساس باستقلالية مدير مكتب التقييم المستقل، ينبغي ألا تظل هذه اللجنة جزءاً من هيكل التقييم في البرنامج الإنمائي

## ردّة الإدارة

يُدرِك مكتب التقييم المستقل وإدارة البرنامج الإنمائي أهمية وجود هيئة رقابية معنية بالتقييم، ويقدران قيمة توفير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم الدعم الاستشاري والرقابي. ولذلك فإن التوصية غير مقبولة. غير أنه يُقر بأن تركيز اللجنة على التقييم لا يزال في مرحلة التبلور، وستدرس اللجنة في الفترة المقبلة سبل تعزيز تغطية التقييم في عملها.

**التوصية ١١:** ينبغي أن ينجز فريق خارجي يتبع إلى المجلس استعراضاً مستقلاً خارجياً لوظيفة التقييم كل أربع سنوات.

## ردّة الإدارة

يتفق البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل مع التوصية ويشيران إلى أن سياسة التقييم استُعرضت مرتين منذ عام ٢٠١٠ (وهذا هو ثالث استعراض)، بينما تخضع وظيفة التقييم لاستعراضات الأقران، في إطار فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، كل أربع سنوات.